

أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤

د. امين عباس نذير

الجامعة العراقية / كلية الآداب

قسم التاريخ

المقدمة

كانت بنية الاقتصاد العثماني خلال القرن التاسع عشر بنية هشّة عبّرت عنها الأزمات المالية المتكررة والعجز شبه الدائم في ميزانية الدولة، وكانت هذه البنية الهشّة حصيلة لطبيعة النظام الاقتصادي العثماني والتطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها في مراحل سابقة من تاريخها.

ان الديون الخارجية وتبعاتها التي ترددت الدولة العثمانية كثيرا قبل الإقدام عليها ، إلا في أواخر أيامها، أي بعد مرور نصف القرن الأخير من حياتها وذلك نتيجة الأعباء الكبيرة التي ألقتها عليها حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) ضد روسيا، وعدم وجود حد فاصل بين خزينة الحاكم (السلطان) وخزينة الدولة، مما شكل عبئاً غير يسير على ميزانية الدولة، ومما زاد الوضع سوءاً عدم وجود جهاز كفؤ ودقيق للإدارة المالية، فضلا عن الأعباء العسكرية التي تستهلك معظم الميزانية العثمانية إلى آخر أيامها، فكانت هذه بوابة واسعة للإضرار باستقلالها وسيادتها، وجرت هذه الديون الهيمنة الأجنبية على المالية العثمانية بل وعلى القرار السياسي أيضاً. وعليه جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع كونه يبين عجز الدولة العثمانية عن إدارة امورها المالية واضطرابها بالجوء الى دول الغرب لتستعين بسد احتياجاتها منها بفترة حددها البحث.

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، جاء الاول، ليبين محاولات الدولة العثمانية معالجة ازمته المالية المتردية والعجز في ميزانيتها، اما الثاني، فقد تطرق الى بداية القروض المالية التي استدانتها الدولة العثمانية من الدول الغربية، اما الثالث، فقد تناول المحاولات المتكررة للدولة العثمانية بايفاء ديونها للدول الغربية ، ثم جاءت الخاتمة لتبين اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها. اعتمد البحث على العديد من المصادر بشقيها العربية والاجنبية وكان كل واحد منها له الاثر في اكمال البحث على هذه الصورة.

اولا- محاولات الدولة العثمانية معالجة ازمته المالية :

لجأت الدولة العثمانية، قبل منتصف القرن التاسع عشر، إلى ثلاث وسائل لمواجهة ازمته المالية والعجز في الميزانية، الوسيلة الأولى هي تخفيض قيمة العملة العثمانية اكثر من مرة

لتوفير دخل إضافي للدولة، فخلال عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، وعندما تطلبت الإصلاحات العسكرية والحرب مع والي مصر مبالغ كبيرة، جرى تغيير محتوى النقد الذهبي العثماني ٣٥ مرة، وترتب على ذلك انخفاض قيمة تبادل العملة العثمانية في سوق العملات الصعبة، ففي حين كان الجنيه الإسترليني يعادل ٢٣ قرش عثماني سنة ١٨١٤ فإنه أصبح يعادل ١٠٤ قروش سنة ١٨٣٩، وفي أربعينات القرن التاسع عشر أصبح تخفيض قيمة العملة وسيلة مكلفة بالنسبة للدولة العثمانية، بسبب نسبة التضخم العالية التي نجمت عن هذه العملية^(١).

إنّ تعذر الاستمرار في تخفيض قيمة العملة بنفس المعدلات السابقة دفع الدولة العثمانية إلى وسيلة أخرى لمعالجة أزمته المالية وهي إصدار أوراق مالية على شكل سندات خزينة عُرفت باسم (قائمة معتبرة نقدية)، وقد طرحت هذه السندات سنة ١٨٣٩ في مطلع عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩-١٨٦١)، وكانت واجبة الدفع خلال ٨ سنوات وبفائدة قدرها ٨% سنوياً^(٢)، بيد أنّ هذه السندات لم تلقَ رواجاً في التداول مما أدى إلى هبوط قيمتها بما يتراوح بين ٣٠% و ٤٠% وقد تكررت عملية طرح مثل هذه السندات لاحقاً في أكثر من مناسبة تكون فيها الدولة بحاجة إلى المال^(٣).

أما الوسيلة الثالثة التي لجأت إليها الدول العثمانية في أوقات الأزمات المالية فهي عقد قروض قصيرة الأجل مع صيارفة غلطة (Galata Bankers)^(٤)، ومع جهود العراق أحياناً^(٥). ولم تلجأ الدولة العثمانية إلى القروض الخارجية قبل منتصف القرن التاسع عشر رغم محاولة رجال المال والتجار والحكومات الأوروبية تشجيعها على ذلك في أربعينات القرن ذاته^(٦)، فقد كان السلطان والبيروقراطية العثمانية مترددين، لأسباب سياسية، في الاقتراض من أوروبا، وعندما وقع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثماني مصطفى رشيد باشا سنة ١٨٥٠ اتفاقية قرض أجنبي بقيمة ٥٥ مليون فرنك مع مؤسستين ماليتين أوروبيتين هما (Bechet Dethomas et cie) في باريس ومؤسسة (Deveaux and Co.) في لندن رفض السلطان عبدالمجيد المصادقة عليها^(٧).

لكن هذا التردد لم يستمر طويلاً فقد أجبرت حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، وما ترتب عليها من أعباء مالية ضخمة، ارغمت السلطان العثماني على الاقتراض من أوروبا بعد أن شعر «أنّ تهديد روسيا لأمن الدولة العثمانية يفوق خطر

التورط في قروض أجنبية»^(٨). لقد قدرت إيرادات الدولة العثمانية بين (١٥٠ - ١٧٢) مليون فرنك ومصروفاتها بحوالي ١٦٠ مليون فرنك قبيل نشوب الحرب، لكن تلك الحرب غيرت الصورة تمامًا فقد قدرت تكاليفها بحوالي ٢٨٠ مليون فرنك (أو ما يعادل ١١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إنكليزي تقريبًا)، ولم يكن ممكنًا مواجهة هذه التكاليف عن طريق الاقتراض من صياغة غلظه، أو سندات الخزينة التي طرحتها الدولة باسم سندات الجيش خلال تلك الحرب^(٩). لذا كان لا بد من توجيه الأنظار نحو المؤسسات المالية الأوروبية الكبيرة والاقتراض منها لمواجهة تلك التكاليف.

ثانيا - بداية القروض المالية:

عقدت الدولة العثمانية أول اتفاقية قرض أجنبي سنة ١٨٥٤ مع مؤسستي (Dent Palmer and Co.) في لندن، و (Baron Goldschmidt) في باريس، وكانت القيمة الأسمية للقرض ٣٣٠٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية أي ما يعادل ٣٨١٥٨٠٠ جنيه إسترليني، وبفائدة قدرها ٦% سنويًا^(١٠)، أمّا المبلغ الفعلي الذي استلمته الدولة العثمانية فقد كان ٢٥١٤٩١٤ ليرة عثمانية فقط، ذلك أنّ قيمة إصدار سندات القرض كانت ٨٠%^(١١)، وفضلاً عن ذلك تحملت الدولة العثمانية النفقات المتعلقة بطرح تلك السندات، والعمولة، وغير ذلك، وقد خصصت الدولة العثمانية إيراداتها السنوية من مصر ضمانًا لهذا القرض، ولما كان هذا القرض أقل من أن يواجه المتطلبات المالية العالية لحرب القرم فإنّ الدولة العثمانية عقدت اتفاقية قرض آخر سنة ١٨٥٥ مع مؤسسة (Rothschilds of London) في لندن بقيمة ٥٥٠٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية وقد حصلت على هذا القرض بشروط أفضل، ذلك أنّه ضمن من قبل حكومتي بريطانيا وفرنسا اللتين اشتركتا في حرب القرم إلى جانب الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٥٤، وقد حرصتا بالتالي على إدامة الجهد العسكري العثماني ضد روسيا القيصرية. وكان الضمان البريطاني - الفرنسي للقرض كافيًا للتوفير ثقة عالية به، فقد بلغت قيمة إصدار السندات (٨/٥) ١٠٢% فقط^(١٢)، بيد أنّ هذه الشروط لم تتكرر مرة أخرى أبدًا، فمع استمرار الدولة العثمانية في طلب القروض الخارجية بعد حرب القرم، ووضع كثير من إيراداتها كضمانات لتلك القروض، وتفاقم الوضع المالي العثماني نتيجة لذلك لم تعد لدى المؤسسات المالية المقرضة في أوروبا تلك الثقة القوية في الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية،

أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية...

وتبعاً لذلك انخفضت قيمة إصدار السندات وارتفعت اسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة اليها، وكمثال على ذلك فان قيمة اصدار سندات القرض العثماني هبطت إلى ٣٢٨/١ سنة ١٨٧٠، و ٤٣.٥% سنة ١٨٧٤ وعكس هذا ضعف ثقة المستثمرين في الدولة العثمانية^(١٣). إن هذا الانخفاض الكبير في قيمة إصدار السندات كان يعني انخفاض مبالغ القروض الفعلية التي استلمتها الدولة العثمانية عن قيمتها الاسمية بدرجة كبيرة، ويعني أيضاً أن أسعار الفائدة الحقيقية تراوحت بين ١٠% و ١٢% سنوياً وليس ٥% أو ٦% كما يرد في اتفاقيات القروض^(١٤). اذ حصلت الدولة العثمانية على ١٧ قرصاً أجنبياً خلال المدة ١٨٥٤-١٨٧٧ «وكما مبين في الجدول (١)».

جدول (١)

القروض الخارجية العثمانية (١٨٥٤-١٨٧٧) بالليرة العثمانية^(١٥).

السنة	القيمة الاسمية للقرض	قيمة إصدار سندات القرض	المبلغ الذي استلمته الدولة العثمانية فعلياً	نسبة الفائدة
١٨٥٤	٣.٣.....	%٨.	٢.٠١٤.٩١٣	%٦
١٨٥٥	٥.٥.....	%١.٢٨١٥	٥.٦٤٤.٣٧٥	%٤
١٨٥٨	٣.٣.....	%٨٥	٤.٠٥٦.٢٥٠	%٦
١٨٥٩	٢.٢.....	%٦٢.٥	٤.٠٥٦.٢٥٠	%٦
١٨٦٠	١٧.٦.....	%٣٤١٣	لم يصادق على هذا القرض	
١٨٦٠	٢.٢٤.٩٤٢	%٦٢.٥	١.٤.....٥٨٨	%٦
١٨٦٢	٨.٨.....	%٦٨	٥.٩٨٤.....	%٦
١٨٦٣	٨.٨.....	%٧١	٦.٢٤٨.....	%٦
١٨٦٥	٦.٦.....	%٦٦	٤.٣٥٦.....	%٦
١٨٦٥	٤.....	%٥.	٢.....	%٥
١٨٦٩	٢٤.٤٤٤.٤٤٢	%٥٤	١٣.٢.....	%٦
١٨٧٠	٣٤.٨٤٨...١	%٣٢٨١١	١١.١٩٤.٨٢٠	%٣
١٨٧١	٦.٢٧.....	%٧٣	٤.٥٧٧.١...	%٦
١٨٧٢	١٢.٢٣٨.٨٢٠	%٩٨.٥	١٠.٤٠٣...٤	%٩
١٨٧٣	١٢.٦١١.٩٩٥	%٥٥	٦.٩٣٦.٦...	%٥
١٨٧٤	٣.٠٥٥٥.٥٥٨	%٥٤	١٦.٥.....	%٦
١٨٧٧	٤٤.....	%٤٣.٥	١٩.١٤.....	%٥
المجموع على	٥.٥.....	%٢	٢.٨٦.....	%٥

خصص الجزء الأكبر من هذه القروض لدفع أصول وفوائد القروض التي كانت في زيادة مستمرة، أو سحب سندات الخزينة العثمانية من التداول، أو مواجهة المصروفات الأخرى للدولة، ولاسيما إنفاقها العسكري^(١٦)، إذ كانت حصة هذه الأطراف في الدين العثماني في سنة ١٨٨١ على النحو الآتي: فرنسا ٤٠%، بريطانيا ٢٩%، هولندا ٧.٦٠%، ألمانيا ٤.٦٠%، إيطاليا ٢.٦٠%، النمسا - المجر ٠.٩٧%، أما نسبة الـ ٧.٩٣% الباقية فكانت للدائنين العثمانيين^(١٧).

وفي الوقت الذي حققت فيه هذه القروض عوائد مالية كبيرة للمستثمرين الأوروبيين فإنها شكلت عبئاً ثقیلاً على ميزانية الدولة العثمانية، فقد خصصت نسبة ٤٤.٢% من الميزانية العثمانية للسنة المالية ١٨٧٢-١٨٧٣ لدفع أصول وفوائد القروض^(١٨)، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠% في ميزانية السنة المالية ١٨٧٥-١٨٧٦^(١٩)... مما جعل الدولة العثمانية تدور في حلقة القروض الأجنبية المفرغة) إن صح التعبير، أو أنّ نسبة مهمة من القرض كانت تخصص للإنفاق العسكري، كما أنّ نسبة أخرى منه تجد طريقها إلى خزينة السلطان وجيوب حاشيته وكبار وزرائه^(٢٠).

لقد كان العقد الثامن من القرن التاسع عشر مرحلة حرجة للغاية فيما يخص الوضع المالي للدولة العثمانية، فضلاً عن عبئ القروض الخارجية واجهت الدولة العثمانية سلسلة من الصعوبات الاقتصادية، فقد تميزت سنة ١٨٧٤ بقلّة المحاصيل الزراعية بسبب الفيضانات التي أحدثت أضراراً بالغة^(٢١)، فضلاً عن انتشار الأوبئة في مناطق مختلفة من الدولة، وخلال السنوات الأربع اللاحقة واجهت سلسلة من الانتفاضات في ولاياتها الأوروبية، وخاضت حرباً خاسرة مع روسيا القيصرية ١٨٧٧-١٨٧٨، وقد انتهت تلك الحرب بمعاهدة سان ستيفانو (آذار ١٨٧٨) التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن جزء من ممتلكاتها لروسيا القيصرية، ووافقت على دفع غرامة حربية قدرها ٣٥٣١٠٠٠٠ ليرة عثمانية^(٢٢).

في مثل هذه الظروف عجزت الدولة العثمانية عن الحصول على قروض خارجية لمواجهة أزماتها المالية فأعلنت إفلاسها سنة ١٨٧٦، وكانت مقدمة هذا الإفلاس الإعلان الرسمي الذي صدر عنها في ٦ تشرين الأول ١٨٧٥، فبحجة ضرورة إعادة التوازن إلى الميزانية أعلنت الدولة العثمانية بأنّها ستدفع خلال السنوات الخمس القادمة نصف ما كانت تدفعه سابقاً من أصول

وفوائد القرض، ووعدت بأن تطرح في المستقبل القريب مقابل النصف الذي لم يدفع سندات بفائدة سنوية قدرها ٥% لكن المشكلات الداخلية التي استجدت «انتفاضة البوسنة والهرسك والحرب مع صربيا والجبل الأسود» أعاقت الدولة العثمانية عن أن تدفع لدائنيها حتى النصف الذي وعدت به، ثم جاءت الحرب العثمانية - الروسية ١٨٧٧-١٨٧٨ وموافقة الدولة العثمانية على دفع غرامة حربية كبيرة لتثير قلق دائني الدولة العثمانية، في الخارج والداخل، من احتمال أن توجه الدولة العثمانية جميع مواردها المالية لدفع هذه الغرامة والتخلي عن دفع ديونها السابقة^(٢٣).

إنّ المجال لا يتسع هنا لذكر مجريات الاتصالات والمباحثات العثمانية الطويلة مع ممثلي حملة سندات القروض، وما صاحبها من تهديدات أوروبية ضمنية وصريحة باستخدام القوة لحماية حقوق مواطنيها من حملة السندات^(٢٤)، ولكن المهم الإشارة إلى أنّ تلك الاتصالات والمباحثات كانت وراء صدور مرسوم عثماني في ٨ كانون الأول ١٨٨١ بخصوص إنشاء (إدارة الدين العام العثماني) وكان الغرض من إنشاء هذه الإدارة إقامة آلية للنظر في الإشراف على الإجراءات اللازمة للإيفاء بتعهدات الدولة العثمانية إزاء حملة سندات القروض العثمانية، التي تم تخفيضها إلى ١٢٤٣٠٥٠٤٩ ليرة عثمانية بموجب تسوية خاصة بين الدولة العثمانية وحملة السندات^(٢٥). وقد تألفت هذه الإدارة من مجلس إدارة وهيئة كبيرة من الموظفين والإداريين^(٢٦)، وكان المجلس يضم سبعة أعضاء يمثلون حملة سندات القروض العثمانية وهم بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا، والنمسا - المجر، وإيطاليا، والداننين العثمانيين المحليين (صيافة غلطة)، وانحصرت رئاسة المجلس في ممثلي بريطانيا وفرنسا بالتناوب باعتبارهما أكبر دائنين للدولة العثمانية في المراحل الأولى من تأسيس إدارة الدين العام العثماني، وكان أعضاء المجلس يعينون بدعم فعال من حكوماتهم^(٢٧)، وكان للحكومة العثمانية حق إرسال مندوب عنها إلى اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت^(٢٨).

ثالثا - محاولة الدولة العثمانية الإيفاء بديونها :

بدأت إدارة الدين العام العثماني عملها سنة ١٨٨٢ وأخذت على عاتقها مهمة الإيفاء بالتزامات الدولة العثمانية تجاه دائنيها من خلال جمع إيرادات احتكارات الملح، والتبغ، ورسوم

الطابع، والمشروبات الكحولية، ومصائد الأسماك (جزئياً)، وضريبة أعشار الحرير، فضلاً عن جزء من إيرادات بعض الولايات العثمانية، ضريبة كمركية إضافية قدرها ٣% تضاف إلى نسبة الضريبة الكمركية القديمة البالغة ٨%^(٢٩). وبعد مُضي سنة واحدة تقريباً على بدء عملها تنازلت الإدارة عن احتكار التبغ لشركة خاصة ساهمت في رأسمالها بعض المؤسسات المصرفية الأوروبية وهي شركة الريجي (Regie)^(٣٠) التي بدأت باستثمار احتكار التبغ منذ أيار ١٨٨٣^(٣١).

إنَّ الضمانة الدولية التي تهيأت من خلال إدارة الدين العام العثماني لدفع أصول وفوائد القروض العثمانية سنوياً وبشكل منظم شجعت المستثمرين الأوروبيين والمؤسسات المالية التي تمثلهم على الاستجابة للطلبات العثمانية بشأن القروض الأجنبية^(٣٢). ومن هنا كان استئناف القروض الأجنبية للدولة العثمانية منذ سنة ١٨٨٦ وبشروط أفضل من قروض المرحلة السابقة من حيث قيمة إصدار السندات ونسبة الفائدة السنوية، وقد حصلت الدولة العثمانية على ٢٦ قرض أجنبي بين سنة ١٨٨٦ و ١٩١٤، والشيء نفسه ينطبق على نسبة الفائدة السنوية لهذه القروض، وقد تراوحت هذه الفوائد بين ٣.٥% و ٥.٥% أسمىاً في قروض المرحلة ١٨٨٦-١٩١٤، في حين بلغت نسبتها الحقيقية ما بين ٥% و ٧% حتى سنة ١٩١٠، وارتفعت إلى ٨% بعد ذلك^(٣٣). بينما لاحظنا أنَّ النسبة الحقيقية لفوائد قروض المرحلة السابقة ١٨٥٤-١٨٧٧ تراوحت بين ١٠% و ١٢%.

وإذا كانت معظم قروض المرحلة الأولى من مؤسسات مالية بريطانية وفرنسية، فإنَّ معظم قروض المرحلة الثانية كانت من مؤسسات مالية فرنسية، وألمانية، وبلجيكية، وأوربية أخرى (كما مبين في الجدول ٢) وقد تراجعت حصة المؤسسات المالية البريطانية في هذه المرحلة كما يلاحظ من الجدول المذكور بينما تقدمت حصة ألمانيا وأصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد فرنسا التي احتلت المرتبة الأولى.

جدول (٢)

مصادر القروض العثمانية ١٨٨١-١٩١٤^(٣٤)

المبالغ (بملايين الجنيهات الإسترلينية) والنسبة المئوية من المجموع الكلي

مصدر القروض	سنة ١٨٨١		سنة ١٨٩٠		سنة ١٨٩٨		سنة ١٩١٤	
	مقدار القروض	النسبة المئوية من المجموع الكلي	مقدار القروض	النسبة المئوية من المجموع الكلي	مقدار القروض	النسبة المئوية من المجموع الكلي	مقدار القروض	النسبة المئوية من المجموع الكلي
فرنسا	٤٥	%٣٤.٣	٤٤.٦	%٣٧.٦	٥٣.٤	%٤٢.٢	٧٥.٣	%٥٣
بريطانيا	٤٣	%٣٣.٢	٢٧.٤	%٢٣.١	٢٢.٦	%١٧.٩	١٩.٩	%١٤
ألمانيا	٨.٣	%٧.٥	١٣.٨	%١١.٧	١٩	%١٥	٢٩.٩	%٢١
بلجيكا	٦.٦	%٥	١٠.٣	%٨.٧	١٤.٤	%١١.٤	١٢	%٨.٤
النمسا	٧.٩	%٦	٧.٧	%٦.٥	٧.٥	%٥.٩	-	-
هولندا	٧	%٥.٣	٥.٣	%٤.٥	٣.٥	%٢.٨	٥.١	%٣.٦
إيطاليا	٥.٤	%٤.١	٣.٢	%٢.٧	١	%٠.٨	-	-
دائون عثمانيين	٧.٣	%٥.٦	٦.٢	%٥.٢	٥	%٤	-	-
لمجموع الكلي	١٣	%١٠٠	١١٨.٥	%١٠٠	١٢٦.٤	%١٠٠	١٤٢.٢	%١٠٠

إنّ تراجع حصة بريطانيا يعود إلى إطفاء جزء كبير من سندات القروض البريطانية الأولى من قبل إدارة الدّين العام العثماني، كما يعود إلى تدهور العلاقات العثمانية - البريطانية بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، وقد ترك هذا التدهور أثرًا سلبيًا أيضًا على المشروعات البريطانية الأخرى في الدولة العثمانية بخصوص مد السكك الحديدية^(٣٥)، أمّا تزايد حصة ألمانيا في القروض العثمانية، وفي المجالات الاستثمارية الأخرى، فيرجع إلى حقيقة أنّ مرحلة الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت بداية انطلاقها نحو الاستثمارات الخارجية، كما أنّ دعوات عديدة ظهرت فيها إلى التركيز على الأناضول بوصفها المجال المناسب للاستعمار الألماني^(٣٦)، فضلًا عن ذلك فإنّ هذه المرحلة شهدت تقدمًا في علاقات الصداقة بين ألمانيا والدولة العثمانية، كما في مناطق أخرى من العالم، في ظل المنافسة بين الدول الأوروبية

الاستعمارية، وفي مثل هذا الطرف كان المستثمرون الأجانب يعولون كثيراً على دعم حكوماتهم لهم، ولذلك فإن مدى حجم الاستثمارات كان يعتمد على طبيعة علاقة تلك الحكومات بالدولة العثمانية، ولما كان التنافس الاستعماري الأوروبي في الدولة العثمانية قد بُحث بالتفصيل في أعمال كثيرة^(٣٧)، فإننا لا نرى حاجة لتكرار ما كتب عن هذا الموضوع فضلاً عن أن مساحة البحث لا تترك مجالاً كافياً لذلك.

كانت القروض الأجنبية إحدى الوسائل المهمة للنهب الرأسمالي للدولة العثمانية، وغيرها من الدول التي لجأت إلى الاقتراض من أوروبا، وقد هيأت القروض الأجنبية التي حصلت عليها الدولة العثمانية الفرصة للمضاربين والممولين لتحقيق أرباح سريعة وسهلة، مثلما هيأت الفرصة لصغار المستثمرين الأوروبيين للحصول على سعر فائدة أعلى^(٣٨)، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من الجدول (٣) الذي يظهر مقدار المبالغ السنوية التي كانت تدفعها الدولة العثمانية بمثابة فوائد القروض الخارجية، ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال الفروقات الكبيرة بين القيمة الاسمية لتلك القروض وما استلمته الدولة العثمانية منها فعلاً، ومن جهة أخرى فإن القروض الأجنبية كانت تحقق فائدتين غير مباشرتين، الأولى هي تسهيل الحصول على امتيازات أخرى لإقامة مشاريع استثمارية في الدولة العثمانية، والثانية هي استخدام جزء من هذه القروض وإعادة تدويرها (Recycling) إلى البلد المصدر لرأس المال لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والمنتجات المصنعة الأخرى^(٣٩).

جدول (٣)

مدفوعات الدولة العثمانية لقاء فوائد القروض ١٨٥٤-١٩١٣ (بالجنيه الإسترليني)^(٤٠).

السنة	مدفوعات فوائد القروض
١٨٦٣-١٨٥٤	٥.٣٢١.٠٠٠
١٨٧٣-١٨٦٤	٣٠.٧٨٠.٠٠٠
١٨٨٣-١٨٧٤	٢٤.٢١٥.٠٠٠
١٨٩٣-١٨٨٤	١٤.١٧١.٠٠٠
١٩٠٣-١٨٩٤	١٢.٩٢٣.٠٠٠

١٤.٨٤٢.٠٠٠	١٩١٣-١٩٠٤
١٠٢.٢٥٢.٠٠٠	المجموع الكلي للمدة: ١٩١٣-١٨٥٤

ونلاحظ في هذا الصدد أنَّ حجم التبادل التجاري بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية المصدرة لرأس المال كان، في الغالب، يتناسب تناسباً طردياً مع حجم القروض التي تقدمها الدولة المعنية إلى الدولة العثمانية، ولناخذ مثلاً على ذلك ألمانيا التي ازدادت حصتها في القروض الخارجية العثمانية منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، ففي حين بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى الدولة العثمانية ٥.٩ مليون مارك فقط سنة ١٨٨٢ فإنَّ هذا الرقم ارتفع إلى ١١.٧ مليون مارك سنة ١٨٨٨ وإلى ٢٩.٨ مليون مارك سنة ١٨٨٩ وإلى ٤٣ مليون مارك سنة ١٩٠٢ ثم إلى ١١٣ مليون مارك سنة ١٩١١^(٤١).

ومتلما كانت القروض الأجنبية وسيلة لنهب البلدان المتأخرة، فإنَّها أدت إلى استعبادها أيضاً متلما حدث بالنسبة لتونس ومصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ على التوالي، أما في حالة الدولة العثمانية فإنَّ الإفلاس والعجز عن الإيفاء بالالتزامات المالية تجاه الدائنين منذ سنة ١٨٧٥ لم يؤد إلى احتلال أجنبي، كما في تونس ومصر وغيرها، لكن الدولة العثمانية خسرت جزءاً من سيادتها واستقلالها من خلال إقامة إدارة الدين العام العثماني سنة ١٨٨١، ومع أنَّ هذه الإدارة كانت تُعدُّ شكلياً مؤسسة عثمانية إلا أنَّها في الواقع كانت في قبضة الأجانب الذي يمثلون المؤسسات المالية الفرنسية، والبريطانية، والألمانية، والنمساوية - المجرية، والإيطالية، والهولندية، وقد تحولت هذه الإدارة إلى (وزارة مالية ثانية) في الدولة العثمانية. وإنَّ ابتزاز هذه الإدارة وأساليبها المتقنة في السلب زاد من وطأة عبء الضرائب في الدولة العثمانية، وقد تفرعت عن هذه الإدارة عدد من الشركات والجمعيات الصغيرة التي انهمكت في النهب الرأسمالي أيضاً، وكانت هذه الشركات والجمعيات خاضعة للمؤسسات المالية الأجنبية نفسها^(٤٢).

الذاتة

١. تميز القرن التاسع عشر من حياة الدولة العثمانية بعجزها عن ادارة امورها وكثرة الديون التي تراكمت عليها بسبب القروض التي استدانتها من الدول الاوربية .
٢. ضعف السلاطين والحكام العثمانيين واستغلالهم لاموال الدولة لسد رغباتهم كان احد الاسباب في عجز الدولة وانهارها.
٣. ضعف الادارة المالية ، وعدم وجود جهاز كفؤ للمراقبة والمتابعة كان سببا في عدم توثيق وتبويب الاموال التي تصرف بصورة غير شرعية او رسمية في الدولة العثمانية .
٤. دخول الدولة العثمانية بحروب مستمرة وتحملها الابعاء العسكرية والخسائر المتتالية التي منيت بها، كان لها دورا في استهلاك ميزانية البلاد وضعفها لكثرة ديونها.
٥. ان الازياح التي فرضت مع القروض كان لها دورا في زيادة الثقل بتسديد تلك الديون وزيادة الازياح التي تصب بمصلحة الدول الاجنبية.
٦. ان زيادة القروض المالية من قبل الدولة العثمانية ادى الى سماح الدول الاجنبية بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية الادارية والمالية وتغيير الكثير من القرارات السياسية .
٧. رغم الكثير من المحاولات التي بادر بها العديد من المصلحين لمعالجة الازمة المالية الا انها باءت بالفشل .

هوامش البحث

- (1) Sevket Pamuk, The Ottoman empire and European Capitalism 1820–1913, Cambridge, 1987, pp.56–57.
- (2) M. Belin, Turkiye Iktisadi tarihi hakkinda tetikler, Istanbul , Turkeye Cevire ,1972, pp.284–285.
- (3) LLhar Tekeli Ve Selim Ilkin, Para ve Kredi sisteminin olusumnda bir asam, Tukiye, cumhuriyet merkez bankasi, Ankara, 1981, p.51..

(٤) نسبة إلى حي غلطة في استانبول وتقع على الشاطئ الشمالي من القرن الذهبي، وكان معظم هؤلاء الصيارفة من اليونانيين والإيطاليين والأسبان والأرمن واليهود في اسطنبول منذ أمد بعيد. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Zafer Toprak, Tukiyyede Milli İktisat 1918-1918, Ankara, 1982, pp.132-133.

(٥) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى تأريخ الاقتصاد الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣، ص ٨٣.

(٦) عباس العزاوي، تأريخ النقود، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٥٦-١٦١.

(7) Rafii, Sukru Sulva, Debts during the Tanzimat period , Ankara, 1985, p.98.

(8) Roger Owen, The Middle East in the world economy 1800-1914, London, 1981, p.100.

(9) Tekeli Ve İlken, op.cit, p.92.

(10) Herbert Heuton, Economic Change and growth in the Cambridge modern history of Europe, vol.x, Cambridge, 1967, p.41.

(١١) لأجل تشجيع المستثمرين على شراء سندات القروض الخارجية كانت المؤسسات المالية الأوروبية المعينة تقوم بإصدار هذه السندات بأقل من قيمتها الاسمية، ففي القرض العثماني لسنة ١٨٥٤ مثلاً كان المستثمر يدفع ٤ جنيهات مقابل سند قيمته ٥ جنيهات، ووفق هذه النسبة تحصل الدولة العثمانية على ٨٠% من القيمة الاسمية للقرض بينما يحتسب عليها القرض على أساس ١٠٠% = وهكذا تتغير النسبة من قرض إلى آخر بحسب قيمة إصدار السندات. للمزيد من التفاصيل ينظر: Owen, op.cit, p.101.

(12) Tekeli Ve İlken, op.cit, p.90.

(13) W.W. Rostow, British economy of the nineteenth century, Oxford, 1963, p.192.

(14) Pamuk, op.cit, p.59.

(15) Quoting :Sulva, op.cit, p.100-101.

(١٦) بشأن مجالات صرف هذه القروض من قبل الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل، يُنظرُ : Ziya Karamursel, Osmanli mali tarihi hakkinda tetkikler, Ankara, 1940, pp.93-95.

(17) Tekeli ve Ilken, op.cit, p.111.

(18) Ziya Karamursel, op.cit, p.97.

(19) Pamuk, op.cit, p.61.

(٢٠) في الوقت الذي اعلنت فيه الدولة العثمانية افلاسها سنة ١٨٧٦ فإنها كانت تمتلك قوة برية جيدة التجهيز وكبيرة العدد (٦٦٦.٥٣٠ رجل بضمنهم قوة الاحتياط السريعة) وقوة بحرية كانت تُعدُّ ثالث قوة بحرية في أوروبا. للمزيد من التفاصيل، يُنظرُ :

W. N. Medlicott, Austria – Hungary, Turkey and the Balkans in the new Cambridge modern history of Europe, vo XI, Cambridge, 1967, p.328.

(٢١) هرشلاغ، المصدر السابق، ص ٨٥.

(22) Tekeli Ve Ilken, op.cit, p.95.

(٢٣) الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٢، ص ١٠٠-١٠١.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل، يُنظرُ :

D.C. Blaisdell, *European Financial control in the Ottoman empire*, New York, 1929, pp.81-99; S. J. & E. K. Shaw, *History of the Ottoman empire and modern Turkey*, vol.2, Cambridge, 1977, p.222-224.

(25) Suvla, op.cit, p.103.

(26) كان لإدارة الدين العام العثماني في سنة ١٩١٤ عدد كبير من الدوائر أو الوكالات التابعة لها في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، فقد بلغ عدد هذه الوكالات ٦٩٨ وكالة يعمل فيها ٨٩٣١ شخصاً. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت، ١٩٣٦، ص ٤٣٤.

(27) اقترحت فرنسا في وقت لاحق إعادة تنظيم ذلك المجلس وتحويله إلى مجلس يمثل الحكومات الأوروبية ذات العلاقة بالدين العثماني، وأن يتولى المجلس الجديد الإشراف على كل المالية العثمانية. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: Blaisdell, op.cit, pp.100-102.

(28) Owen, op.cit, p.192.

(29) للمزيد من التفاصيل، يُنظر:

S. J. Shaw, *The nineteenth century Ottoman tax reforms and revenue system* International Journal of Middle Eastern Studies, VI, 1975, pp.421-459;

غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١١٧-١٢٣.

(30) وهذه التسمية اختصاراً لأسم الشركة وهو:

(Societe de la Regie Conintereresse des Tabacs de L'Empire Ottoman)

(31) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠-١٩٥٨، دمشق، د.ت، ص ٣١.

- (32) S. J. & E. K. Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, p.226.
- (33) Quoting: Pamuk, op.cit, p.61.
- (34) Quoting: Pnmuk, op.cit, p.75.
- (35) William L. Langer, The diplomacy of imperialism 1890–1902, New York, 1965, p.631.
- (36) Lothar Rathman, Berlin – Bagdat, Alman emperyalizminin Turkiye girisi, Istanbul, Hazirlayan, R. Zarakolu, 1982, p.8.
- (37) E.M. Earle, Turkey, the great powers and the Baghdad Raileay, New Your, 1966. p.196.
- (38) Quoting:Pamuk, op.cit, p.60.
- (39) يمكن إيراد القرض الذي حصلت عليه الدولة العثمانية سنة ١٨٨٨ من البنك الألمانية (Deutsche Bank) كنموذج لذلك، ففي الوقت نفسه الذي تم فيه عقد القرض منحت الدولة العثمانية البنك المذكورة امتياز مد سكة حديد في الأناضول، أم مبلغ القرض فقد استخدم لشراء أسلحة ومعدات عسكرية من ألمانيا. للمزيد من التفاصيل، يُنظرُ: Rathman, op.cit, p.41.
- (40) Quoting: Pamuk, op.cit, p.176–178.
- (41) Ahmed B., Al Bayati, Der Arabische Golf, Meunchen, 1978, p.48.
- (42) M.S. Anderson, The Eastern question 1774–1923, London, 1966. p.211.

قائمة المصادر

أولاً - المصادر العربية والمستعربة:

١. بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠-١٩٥٨، دمشق، د.ت.
٢. ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى تاريخ الاقتصاد الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣.
٣. سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت، ١٩٣٦.
٤. عباس العزاوي، تاريخ النقود، بغداد، ١٩٥٨.
٥. غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
٦. الكسندر آدموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٢.

ثانياً - المصادر الأجنبية:

- Ahmed B., Al Bayati, Der Arabische Golf, Meunchen, 1978.
- D.C. Blaisdell, European Financial control in the Ottoman empire, New York, 1929.
- E. M. Earle, Turkey, th e great powers and the Baghdad Raileay, New Your, 1966.
- Herbert Heuton, Economic Change and growth in the Cambridge modern history of Europe, vol.x, Cambrige, 1967.
- LLhar Tekeli Ve Selim Ilkin, Para ve Kredi sisteminin olusumnda bir asam, Tukiyy, cumhuriyet merkez bankasi, Ankara, 1981.

- Lothar Rathman, Berlin – Bagdat, Alman emperyalizminin Turkiye girisi, Istanbul, Hazirlayan, R. Zarakolu, 1982.
- M. Belin, Turkiye Iktisadi tarihi hakkında tetikler, Istanbul , Turkiye Cevire ,1972.
- M. S. Anderson, The Eastern question 1774–1923, London, 1966.
- Rafii, Sukru Sulva, Debts during the Tanzimat period , Ankara, 1985,
- Roger Owen, The Middle East in the world economy 1800–1914, London, 1981.
- S. J. & E. K. Shaw, History of the Ottoman empire and modern Turkey, vol.2, Cambridge, 1977.
- S. J. Shaw, The nineteenth century Ottoman tax reforms and re venues system International Journal of Middle Eastern Studies, VI, 1975.
- Sevkett Pamuk, The Ottoman empire and European Capitalism 1820–1913, Cambridge, 1987.
- W. N. Medicott, Austria – Hungary, Turkey and the Balkans in the new Cambridge modern history of Europe, vo XI, Cambridge, 1967.
- W.W. Rostow, British economy of the nineteenth century, Oxford, 1963.
- William L. Langer, The diplomacy of imperialism 1890–1902, New York, 1965.
- Zafer Toprak, Tukiyyede Milli Iktisat 1918–1918, Ankara, 1982.
- Ziya Karamursel, Osmanli mali tarihi hakkında tetikler, Ankara, 1940.